الأمـم المتحـدة



مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

الجلسة ٦١٧٤

الخميس، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

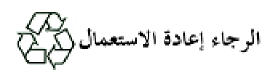
الرئيس:	السيد روغوندا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	بوركينا فاسو	السيد سومراه
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد ليو – تشن من
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد دانغ هوانغ غيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي الحادي والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/344)





افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي الحادي والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/344)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل كوت ديفوار، يطلب فيها دعوته للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد جيجيه (كوت ديفوار) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/390 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2009/344 التي تتضمن التقرير المرحلي الحادي والعشرين للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، بوركينا فاسو، تركيا، الجماهيرية العربية الليبية، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨٨٠ (٢٠٠٩).

أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كان لوفد فرنسا شرف ومسؤولية إعداد نص القرار الذي اتخذه مجلس الأمن من فوره. وكما ذكر وفد بلدي هنا الأسبوع الماضي (انظر S/PV.6168)، فإن مجلس الأمن قد كوّن بمرور الوقت رؤية موحدة إلى حد كبير بشأن حل الصراع في كوت ديفوار بعد عرض تقرير الأمين العام (S/2009/344). ويسرني أن أشير إلى أن تلك الرؤية الموحدة أعيد تأكيدها رسميا اليوم باتخاذ القرار ١٨٨٠ (٢٠٠٩) بالإجماع.

إن مجلس الأمن متحد في تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لستة أشهر وفي تشجيع القوة على بذل قصارى جهدها لدعم إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة ومفتوحة وشفافة في الموعد المقرر، وهو ما يشكل أولوية لها الآن. ومجلسنا متحد أيضا في إعادة تأكيد

دور التصديق الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام الذي ينبغي أن يصدق على كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية. وأخيرا وفي المقام الأول، فإن مجلس الأمن متحد في مطالبته بأن تفي الأحزاب الإيفوارية بالتزاماتها هذه المرة وبأن تجرى الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية فعلا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، كما قررت هذه الأطراف بنفسها في أيار/مايو الماضي.

وأود أن أتطرق إلى العنصر الأخير الذي يبدو ضروريا في نظرنا. فمجلس الأمن، بإرساله تلك الرسالة إلى الأحزاب الإيفوارية، لا يقلل بأية صورة من شدة الصعوبات الكامنة في الإعداد لانتخابات جيدة ولكنه يشير إلى أن الأمر يرجع إلى الأحزاب الإيفوارية والمرشحين الرئيسيين أنفسهم لإيجاد وإظهار الإرادة السياسية لإزالة مختلف العقبات. فقد طال تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وأصبحت آفاق الانتخابات أكثر بعدا مع تكرار التأخيرات، من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ثم من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

لقد التزم مجلس الأمن، وفرنسا على وجه الخصوص من بين أعضاء المجلس، التي تنشر قوات على الأرض دعما للأمم المتحدة وقدمت معونات كبيرة مباشرة وغير مباشرة لكوت ديفوار، الهدوء أكثر من اللازم. ولتلك التأخيرات تبعات. فهي تعاقب الشعب الإيفواري على نحو ظالم بتأخير إنهاء الأزمة وبإطالة أمد حالة عدم الاستقرار التي تشكل خطرا على كوت ديفوار والمنطقة دون الإقليمية. ولهذه التأخيرات أيضا سبب يتمثل في انعدام أو عدم كفاية الإرادة السياسية وهي ترسل إلينا، للأسف، إشارة تحذير مرة أخرى. وتتزايد الإشارات المتضاربة والشائعات وعلامات التوتر.

وفرنسا مقتنعة بأن الجهات الفاعلة الإيفوارية ما زالت لديها القدرة على الوفاء بالتزاماتها بدعم من المجتمع الدولي إذا ما وُجدت الإرادة السياسية الضرورية. وعلى أي حال، فإنها يجب أن تعرف أن مجلس الأمن ينتظر منها تنفيذ ما قالته وأنه سيتم الحكم عليها بناء على أفعالها. ومن هذا المنطلق، فإن المجلس سيتابع، بصفة خاصة، عن كثب في الأسابيع المقبلة نشر القائمة الانتخابية المؤقتة والقائمة الانتخابية النهائية بدعم من الميسِّر وممثل الأمين العام.

ولن يسمح المجلس بأن يتم خداعه بواسطة ألاعيب فنية. وإذا تأخر إجراء انتخابات عن ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن الأطراف المسؤولة عن ذلك سيتم تحديدها بوضوح وسيخلص مجلس الأمن إلى الاستنتاجات الضرورية.

وأخيرا، أود أن أشيد بالميسِّر، الرئيس بليز كومباوري، لعمله بحزم من أجل السلام.

وقد مكنت عملية أواغادوغو كوت ديفوار من إحراز تقدم كبير. وأود أن أشير إلى مثالين لهما أهمية خاصة. الأول هو إزالة منطقة بناء الثقة التي قسمت البلد إلى نصفين. ويشهد عدم وقوع حوادث منذ إغلاق آخر مركز مراقبة لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، بمقدرة الأعداء السابقين على العيش معا. والمثال الثاني هو إكمال عملية تسجيل أكثر من ٦,٥ مليون ناخب، في ٣٠ حزيران/يونيه. وذلك يشكل استجابة ''جمهورية'' لأحد الأسباب الأساسية للصراع في كوت ديفوار الذي ظل مستمرا منذ عام ٢٠٠٢.

إن ذلك التقدم يبعث الأمل. ولكن سيكون بلا معنى إذا ما أضاعت الأطراف الإيفوارية مرة أخرى الفرصة للخروج من الأزمة. وسينظر مجلس الأمن في هذا الموضوع بصورة منتظمة. وقد طلبنا من الأمين العام بالتحديد إبلاغنا في أوائل أيلول/سبتمبر بشأن نشر قائمة الناخبين المؤقتة.

ويستحق شعب كوت ديفوار أن يستوفى له الموعد المضروب في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وهو بوسعه أن يعول على مجلس الأمن وعلى فرنسا كذلك، لإظهار الكثير من الدعم واليقظة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقى المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.